(الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمشكلة جنوب السودان 1899-1972)

أ. صلاح محمد اجبارة(*)

مقدمة

تعد مشكلة جنوب السودان من أهم القضايا التي يعاني منها القرن الأفريقي ويمتد تأثيرها على دول الجوار. ويعود تاريخ هذه المشكلة إلى حوالي قرن ونيف من الزمن فمنذ قيام الثورة المهدية ونهاياتها، وجد السودان نفسه في صراع يمثل انعكاسًا لنسيجه الاجتماعي والإثني، والطائفي، ويواجه تمردًا وتهديدًا في الجنوب للنيل من هويته العربية والإسلامية، كما ويواجه تهديدًا خطيرًا لهويته العربية، ويكمن ذلك في تأثره بالجوار الإقليمي.

دخلت الصوفية إلى السودان وعلى تراثها استند محمد أحمد بن عبد الله عام 1881م، وباشر حملة جهاد لإصلاح العالم كله كما كان يعتقد، إلا أنه توفي بعد أشهر من فتحه للخرطوم عام 1885م، واكتمل استيلاؤه على السودان بحدوده الحالية تقريبًا وانحصرت دعوته في هذا الحيز الجغرافي، وقد ساهم ذلك في تحديد هوية السودان الحديث. التي تشكلت تاريخيًا منذ ما يزيد عن خمسة آلاف سنة حيث التأثر والتأثير المتبادل مع الحضارة المصرية القديمة، في حين أصبحت منطقة النوبة مستقلة نوعًا ما عن المملكة المصرية في بداية النصف الثاني من الألفية الثانية قبل الميلاد.

وخلال القرن السادس الميلادي تبلورت في السودان ثلاث ممالك هي: مملكة النوبة في

(*) جامعة التحدي - كلية الآداب - قسم علوم الاجتماع - سرت - ليبيا.

الشمال، المقرة في الجنوب، وعاصمتها مدينة دنقلا الحالية، ومملكة جوبا، واعتنقت هذه الممالك المسيحية من خلال مبشري بيزنطة. كانت مملكة المقرّة إضافة إلى النوبة أول «دار عهد» في تاريخ الإسلام يعترف بها خليفة المسلمين. فقد دخل الإسلام بلاد السودان سلمًا، ومع مطلع القرن السادس عشر الميلادي، قامت في السودان أول دولة إسلامية هي دولة «الفونج» وعاصمتها «سنار» على النيل الأزرق، وامتد نفوذها إلى أواسط وشرق وشمال وغرب السودان، وقد نازعها النفوذ مملكة كردفان والكيرة في درافور.

وكان عام 1821م بداية دخول السودان تحت الاحتلال الأجنبي لأول مرة منذ نهاية الألفية الثانية قبل الميلاد. حيث احتل خليفة محمد علي باشا، حاكم مصر، البلاد طلبًا للذهب والعبيد لدعم طموحات محمد علي باشا التوسعية .

اندلعت الثورة المهدية التي أطاحت بالحكم الأجنبي وأقامت دولة إسلامية على يد محمد بن عبد الله المهدي «المنتظر» عام 1881م، والذي كان له طموح بفتح العالم الإسلامي بما فيه بيت المقدس وبغداد والكعبة وواصل خليفته عبد الله التعايشي حملات الفتح، وأرسل جيوشًا لفتح مصر والحبشة، ولكنها هُزمت. وكرد فعل من الانجليز قاد اللورد كتشنر سردار الجيش المصري حملة لاستعادة السودان ونجح في احتلاله سنة 1898 وبذلك خضع السودان للحكم الانجليزي، وفي العام التالي أقام فيه الحكم الثنائي الإنجليزي ـ المصري ليدخل هذا البلد مرحلة جديدة من تاريخه النضالي.

تشكلت الحركة الوطنية السودانية متأثرة بثورة عام 1919م في مصر حيث تجاوبت النخبة المتعلمة وتحمس شعراء وأدباء السودان للتأكيد على هوية السودان العربية والإسلامية والروابط الأزلية مع مصر.ومع اندلاع ثورة 1924م في السودان التي طالبت بالوحدة مع مصر، رد الإنجليز بإجلاء الجيش المصري عن السودان وتقليص فرص التعليم أمام النخبة السودانية وقطع الصلات الثقافية مع مصر. وبعد معاهدة عام 1936م بين مصر وبريطانيا، سمح للمصريين بوجود إداري محدود في السودان.

لقد كسب دعاة الوحدة السودانيين الانتخابات عام 1953، وهي الانتخابات التي مهدت لحكم الذاتي، ومع ذلك أجمع السودانيّون على الاستقلال بسبب الأوضاع غير المستقرة في

مصر. ثم نشأ تحالف تحت اسم (الجبهة الإسلامية للدستور) عام 1955 والتي تشكلت بمبادرة من حركة الإخوان المسلمين، وشاركت فيها مجموعات من العلماء وزعماء الطرق الصوفية الصغيرة متبنية بذلك الشريعة الإسلامية، وأدى ذلك إلى إصدار بيان مشترك عام 1957م أيدته الزعامات الكبرى.

بدأت بوادر الحرب الأهلية في الجنوب قبل أن يتحقق الاستقلال، حيث تمردت وحدات جنوبية في الجيش في أغسطس 1955 احتجاجًا على نقل هذه الوحدات إلى العاصمة الخرطوم، للمشاركة في عروض عسكرية، احتفالًا بجلاء الجيش البريطاني.

إن انفجار الصراع في السودان عام 1955م كان ذو نزعة انفصالية مصدرها شعور الجنوبيين بالغربة عن الدولة السودانية الوليدة، وتأتي هذه الرؤية من خلال الإدارة الاستعمارية البريطانية التي أدارت الجنوب ومارست فيه سياسة «المناطق المقفلة» في محاولة لسلخه عن هويته العربية.

وسعت الإدارة الإنجليزية في عهد الاحتلال البريطاني إلى حظر اللغة العربية على الجنوب، وحظر اللباس العربي كذلك، وتولّت الإرساليات المسيحية التعليم كسياسة متعمدة لمنع وصول الإسلام إلى الجنوب، مما ساهم في فرض التخلف على الجنوب وإلى وجود ثقافتين في شطري البلاد: عربية إسلامية في الشمال، وإفريقية غربية مسيحية في الجنوب.

لقد نما لدى الجنوبيّين شعورٌ بأن الاستقلال في إطار «سودان موحد» يعني تسليم الجنوب المتخلف والضعيف إلى هيمنة شمالية متطورة، ولذلك دعوا إلى تأجيل الاستقلال، ثم دعوا إلى وصاية بريطانية، ثم إلى نظام فدرالي. وساهم رفض القيادات الشمالية لأي من تلك المطالب في استمرار الحرب الأهلية، وكان الانفصال هو مطلب الجنوبيين.

لقد ساهم في تعميق الأزمة السودانية انهيار الحكم في نوفمبر 1958م وتولي الجيش برئاسة الفريق إبراهيم عبود السلطة، واتخذ الحكم طابعه العسكري.وقد شهد عام 1964م اندلاع الثورة الشعبية ضد حكم الفريق إبراهيم عبود بسبب الندوة السياسية التي عقدت في جامعة الخرطوم حول مشكلة السودان.

أما في الستينيات فقد تجددت الدعوة إلى الدستور الإسلامي من خلال «جبهة الميثاق الإسلامي» التي شكلها الإخوان المسلمون وتبنوا على إثر ذلك في عام 1967 دستورًا ذي توجهات إسلامية.

لقد ساهمت الحرب في تهيئة الأجواء لإسقاط الحكم العسكري باندلاع ثورة شعبية في تشرين أكتوبر عام 68، كما ساهمت الحرب أيضا بانقلاب ثان أدى إلى تولي الرئيس جعفر النميري الحكم في عام 1969م.

وعلى إثر ذلك انعقد مؤتمر «المائدة المستديرة» في عام 1964م لمناقشة قضية الجنوب بعد سقوط الحكم العسكري، وانقسمت القوى السياسية الجنوبية على إثر ذلك إلى تيارين:

الأول: مثله حزب «سانو»، بقيادة وليام دينغ الذي قبل بمبدأ الوحدة وطالب بحكم ذاتي واسع للجنوب.

الثاني: مثلته حركة تحرير جنوب السودان، بقيادة جوزيف لاقو والذي تبنى الموقف الانفصالي. وقد أدى تدخل الإسرائيليين بعد حرب عام 1967م إلى تقوية موقف الانفصاليين، كما أدت العلاقات الجيدة بين الرئيس نميري والغرب إلى تحقيق وفاق في السودان، مما أدى إلى توقيع «معاهدة أديس أبابا عام 1972م» بين الفرقاء والتي ضمنت للجنوب حكما ذاتيا، وحكومة منتخبة ذات سلطات واسعة .

ولكن كيف أثرت الحرب الأهلية في السودان على هذا البلد؟ وكيف تسببت بأن يحتل مكانة متقدمة بين الدول الأكثر فقرا والأشد تخلفا ؟(*) وهو يملك ثروة طبيعية هائلة؟، من هنا سنحاول استعراض الخسائر البشرية الناجمة عن هذه الحرب وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولًا: الآثار السياسية

إن مشكلة جنوب السودان كانت نتاج تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية وقد لعب

(*) يحتل السودان المرتبة الـ139 في قائمة تضم 173 دولة في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة . انظر www.odci.gov/cia The World Fact book, Sudan .CAI

الاستعمار البريطاني دورا بارزا في خلق هذه المشكلة، بالإضافة إلى قصر النظرة الشمالية السياسية اتجاه الجنوب، وعندما أعلن الاستقلال في أول يناير 1956م اضطرت بريطانيا إلى الخروج من السودان مخلفة وراءها رواسب عديدة تبلورت بمرور الزمن وشكلت ذلك النسيج المعقد ما عرف في تاريخ السودان الحديث بـ (مشكلة جنوب السودان) حيث خلفت مشكلات مستعصية في ذلك الجزء والتي كان لها الأثر المدمر على جميع نواحي الحياة من سياسية واقتصادية إلى اجتماعية وثقافية، فجميع السياسات التي انتهجت اتجاه الجنوب وخاصة تشجيع النعرة القبلية التي أدت بدورها إلى بروز خلافات حادة بين أقاليم الجنوب، كانت قد أفقدته المقومات اللازمة[1].

لقد تركت الحرب تأثيرات مباشرة في الوضع السياسي داخل السودان، كما تركت آثارها الواضحة في السياسة الخارجية، فيما يتعلق بالوضع السياسي الداخلي نجد أن الحرب أسهمت في عدم الاستقرار السياسي بل تعد السبب الرئيسي في عدم الاستقرار السياسي منذ ما قبل الاستقلال، الأمر الذي انعكس بدوره في الخلل الاقتصادي حيث نجد أن كل الطاقات والموارد الاقتصادية التي أصبح استغلالها محدودا بفعل الحرب ووجهت إلى جهود الحرب قد أدّت إلى تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية عاما بعد عام والتي دفعت بالبلاد إلى تخفيض عملتها مرات عديدة، فضلا عن إيقاف عملية التنمية، حيث توقفت العديد من المشروعات التنموية. ومن آثار الحرب الأهلية الثانية على المستوى السياسي الداخلي، تفتت الجبهة الداخلية شمالية وجنوبية وانقسامها بين مؤيد ومعارض لمطالب الجنوبيين، وظهور المليشيات المسلحة خاصة في مناطق التماس.

أما عن آثار الحرب على مستوى السياسة الخارجية، فيمكن الإشارة من خلال سياسة حسن الجوار، التعاون الإقليمي واستقطاب العون التنموي بالإضافة إلى التعاون العربي الإفريقي.

فيما يتعلق بسياسة حسن الجوار، نجد أن وضع السودان الجغرافي والجيوبولتيكي يجعله مجاورا لثمان دول تتباين نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل من مبدأ حسن

(1) مدثر عبد الرحيم، الإمبريالية و القومية في السودان. دار النهار للطباعة و النشر. بيروت. 1971م. .ص78

الجوار في سياسته الخارجية هدفا أمنيا وسياسيا واجتماعيا، الأمر الذي جعل من ذلك المبدأ شبه مستحيل في ظل استمرار الحرب الأهلية، يتضح ذلك من خلال التأرجح السياسي الخارجي حول علاقات السودان مع دول الجوار، مما دفع بالعديد من دول الجوار على اختلاف أنظمة الحكم فيها وباختلاف أنظمتها الفكرية والأيديولوجية إلى أن تشكل إحدى الركائز لدعم الصراع في السودان مثل الدعم الأثيوبي للانفصاليين، هذا فضلا عن التوتر في العلاقات مع العديد من دول الجوار الذي حدث نتيجة لاستمرار الحرب.

فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، واستقطاب العون التنموي، نجد أن استمرار الحرب الأهلية الثانية عمل على إضعاف دور السودان في المنظمات والتجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تشويه صورة السودان في تلك المنظمات .

حتما إن هذه المشكلة أثرت على السودان من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية السياسية كانت لها أثار واضحة على الصعيد الداخلي والخارجي، فمع ما خلفته السياسة البريطانية منذ دخولها في السودان وحتى الاستقلال، نجد أن حكومات السودان انتهجت سياسة العنف والقوة حيال الجنوب التي بدأت بتمرد 1955م والتي كان من نتائجها شعور الجنوبيين بخيبة الأمل في إقامة نظام فيدرالي[1].

ونتيجة لهذا الاضطراب السياسي وقع الانقلاب العسكري عام 1958م بقيادة الفريق إبراهيم عبود الذي انتهج سياسة العنف ضد أبناء الجنوب، بحجة أن وحدة البلاد لا تتم إلا بالقوة، هذه السياسة التي أدت إلى قتل الآلاف من الجنوبيين والشماليين، وهجرة العديد من أبناء الجنوب إلى البلدان المجاورة، من بين هؤلاء المهاجرين الطبقة المثقفة والمعروفة لدي الشماليين، ولم يلبث هؤلاء إلا أن شكلوا العديد من الأحزاب في تلك الأقطار التي ظلت معارضة لجميع حكومات السودان، وفي نفس الوقت أدت إلى كسب التأييد العالمي، مما زاد دعم الكثير من الدول للجنوب، وذلك بتقديم المساعدة العسكرية وغيرها لهم[2].

(1) محسن محمد، ، مصر و السودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية و الأمريكية، دار الشروق، القاهرة، 1994م. ص19

(2) عبد الغني سعودي و آخرون. مشكلة جنوب السودان. مركز بحوث الشرق الأوسط. القاهرة. 1978م. ص155

إن الحكومات التي جاءت إلى السلطة بعد أحداث توريت خاصة بين عامي 1964م و1969م لم تستطع مواجهة واقع الأزمة الاقتصادية كنتاج لتلك الحرب بل كانت لها انعكاساتها على الجانب السياسي، فقد قاد إلى صراع مرير بين اليمين واليسار والصراع بين أجنحة الأحزاب التقليدية، هذا الصراع الذي لم يتوقف يوما واحدا طيلة السنوات الخمس[1].

ومن نتاج الأزمة الاقتصادية على الجانب السياسي، آثار غير مباشرة زادت من تعقيد مشكلة الجنوب، ذلك لأن الجنوبيين يرون أن خطة السنوات العشر هي في الواقع تخص بقدر كبير الشمال ولا يتحصل منها الجنوب إلا على القليل، ومن الأسباب الغير مباشرة هروب أعداد كبيرة من قبيلة الدينكا خارج البلاد وانضمامهم إلى الخارجين على الحكومة، بسبب انتشار البطالة وعدم توافر فرص العمل خاصة وأن جلهم من المزارعين الذين لم يعودوا قادرين على الزراعة بعد فيضان النيل منذ عام 1959م والذي لم ينحسر حتى 1964 م، وأن حركة الأنانيا تتكون أساسا من الفلاحين الذين انضموا إليها بسبب ظروفهم الاقتصادية . وإذا ما أمعنا النظر في مؤتمر المائدة المستديرة الذي جمع الجنوبيين والشماليين على مائدة التفاوض، نجد أن من أهم نقاط الاتفاق ما يتعلق بإنشاء مجلس للتنمية الاقتصادية يكون له فرعه الخاص في الجنوب[2].

إن هذه المسألة أدت إلى استثارة التدخلات الأجنبية وخاصة الكيان الصهيوني التي لعبت دورا بارزا في هذا الشأن، وذلك بأن كرست وسائل إعلامها من أجل الدعاية للجنوب، و بدأت تتدخل في هذا الصراع لأن السودان يتحكم بإمدادات مصر من نهر النيل و الضغط على هذا الشريان في الجنوب للتحكم في سياسات الدول الأخرى وقد ازداد تدخلها في الجنوب بعد حرب 1967م حيث ظلت تقوم بإمداد الجنوب بالأسلحة كما قامت بتدريب أبنائه على أساليب الحرب، وكانت إسرائيل تهدف من وراء ذلك إشغال جزء كبير من الجيش السوداني في الجنوب، وفعلا تحقق لها ذلك الغرض، حيث بلغ عدد القوات المتمركزة في الجنوب حوالي 14 ألف جندي[3].

(1) يونان لبيب رزق. الثورة و الصراع الحزبي في السودان 64-1969. مجلة السياسة الدولية. ع 18. المجلد 5. سنة 1969م. ص78

(2) نفس المصدر. ص79

(3) ناهد أبو حسنة. (تفكيك السودان وأمركة زائير وانهيار ألبانيا). مجلة الشاهد. ع2. س 12. شركة الشاهد للنشر. قبرص. مايو 1997م. ص16

كان لهذه المشكلة آثارها على عدم الاستقرار السياسي حيث كانت سببًا في إطاحة الكثير من النظم السياسية في السودان وعلى سبيل المثال نظام عبود العسكري، ولم يكن لدى السودان أي دور سياسي فعّال على صعيد منظمة الوحدة الأفريقية وذلك لأن مركز السودان الإفريقي قد تأثر من خلال علاقاته بالدول المجاورة التي دائما يشوبها التوتر من جراء هذه المشكلة، حيث إن أثيوبيا يقطن بها حوالي 12.500 سوداني جنوبي، فكان تواجد هؤلاء اللاجئين في أثيوبيا سببا في توتر العلاقات السودانية الأثيوبية على طول خط الحدود، كما أنها أثرت على العلاقات مع الكونغو بسبب أن معظم المعدات والأسلحة المصرية الجزائرية كانت تتدفق عبر جنوب السودان إلى الثوار في الكونغو، هذا العمل أثار تشومبي رئيس الكونغو الذي قام باحتضان حركة الأنانيا المتمردة ضد الحكومة السودانية وقام بمد يد العون لها[1].

يبدو أن حدود السودان الجنوبية كانت عاملا مؤثرا شديد الفاعلية على مسألة الجنوب، وذلك باحتضان الدول المجاورة للخارجين عن السلطة وسهولة تسربهم واستخدام حكومات البلدان المجاورة لهم و لمشاكلهم لتفجير الوضع داخل السودان إذ أن هذه المشكلة أثرت على عدم الاستقرار الداخلي السوداني، فضلا عن أنها أثرت سياسيا على العلاقات السودانية الأفريقية، كما أثرت على أمن السودان القومي وعرضته للخطر لأكثر من جهة[2].

كما كان لمشكلة الجنوب آثارها السياسية حتى على الجنوبيين أنفسهم، فلقد خلقت وضعا من التفكك بين السياسيين الجنوبيين داخل وخارج البلاد، حيث عانت الأحزاب السياسية في الجنوب في الفترة الممتدة بين عامي 1966م حتى منتصف 1970م حالة من الضعف والتمزق مما جعل التفاوض مع الشمال أمرًا شاقًا، فقد كان هناك انقسام داخل حزب سانو، وكذلك انقسامات بين سانو والجبهة الجنوبية، فضلًا عن الاختلافات في وجهات النظر بين قادة الأنيانيا والصفوة السياسية الموجودة داخل السودان الجنوبي، وزادت الانشقاقات بين

(1) مختار أعجوبة. مشكلة جنوب السودان وآثارها على مستقبل العلاقات العربية الأمريكية. مجلة المستقبل العربي. ع86. السنة الثانية .مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1986م.ص146

(2) جورج سمعان. (وحدة السودان). مجلة الوسط. ع270. شركة الوسط المحدودة. لندن. مارس 1997م. ص22

السياسيين الجنوبيين، فاستمرت جبهة الجنوب وحزب العمل داخل السودان، ولكن لكل حزب نهجه المنفصل عن الآخر[1].

وخلال عام 1966م انقسم حزب سانو في المنفى إلى جناحين، الأول أطلق على نفسه اسم جبهة تحرير أزانيا وتولى قيادته جوزيف ادوهو، والجناح الثاني سمى نفسه جبهة تحرير السودان الأفريقي، وأوكلت قيادته إلى أقري جادين، إلا أنهما عادا إلى الاتحاد في جبهة واحدة أطلق عليها جبهة تحرير أزانيا لكن الخلافات في وجهات النظر ظلت قائمة بينهما وأكثر من ذلك أن زعماء الانيانيا لم ينضمّوا تحت لواء أزانيا[2].

قام السياسيون الجنوبيون في المنفى مثل غوردون مورتات ماين وباري دانجي سنة 1967. بمحاولة خلق هيكل جديد بعد أن أدركوا تأثير تلك الانقسامات حيث بحثوا كيفية انضمام السياسيين الجنوبيين في المنفى مع حركة الأنيانيا داخل السودان، وكنتيجة لهذه الجهود تم عقد اجتماع مشترك يضم قادة الأنيانيا والسياسيين بالخارج وعرف بمؤتمر انقدري(*) فقد تقرر فيه تشكيل حكومة مؤقتة للجنوب السوداني بقيادة أقري جادين، كما ضمت هذه الحكومة جميع الشخصيات ذات العلاقة بمسألة الجنوب إلا أنه سرعان ما دب الشقاق بين هؤلاء الزعماء على أثرها تكونت حكومة جديدة عرفت باسم حكومة النيل المؤقتة حيث تولى قيادتها غوردون مورتات الذي كان رئيسا لجبهة الجنوب، ولكن هذه الحكومة غلبت عليها روح القبيلة فقد سيطرت عليها قبيلة الدينكا، ومن ضمن أهدافها إقامة دولة منفصلة في الجنوب السوداني، إلا أن هذه الحكومة تمت محاربتها من قبل أقري جادين كما فقدت ما تبقى لها من تأييد وسط الأنيانيا[3].

(1) دانيال كودي. (جبهة جديدة في السودان). **مجلة الشاهد السياسي**. ع53. القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية. لندن. مارس 1997م. ص13.

(2) تموتي سي بنلوك. (تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان). **مجلة السياسة الدولية**. ع41. مركز الدراسات الإستراتيجية. القاهرة. 1975م. ص123.

(*) مؤتمر انقدري. أقيم في ارض تسيطر عليها الانيانيا بجنوب السودان، و أن انقدري ليس اسم مكان بعينه، بل هو اسم وهمي متفق عليه بغرض السرية. انظر محمد عمر بشير. مشكلة جنوب السودان. ص353.

(3) محمد عمر البشير. **مشكلة جنوب السودان. خلفية النزاع**. ج2، ت، هنري رياض و آخرون. دار الجيل. بيروت. 1983م. ص354.

وبعد عام واحد تشكلت حكومة أخرى أطلق عليها حكومة الأنيدي حيث ضمت إليها بعض الأحزاب السياسية الجنوبية، وما أن حل عام 1970م حتى أعلن صموائيل نفسه قائدا للأنيانيا في المنطقة الغربية للسودان، وعلى أثر قيام المنظمة الوطنية للأنيانيا حلت حكومة النيل المؤقتة وتسلم السلطة كاملة لقيادة الأنيانيا التي باتت تعرف باسم حركة تحرير جنوب السودان بقيادة جوزيف لاقو، وهذه الحركة تحصلت على العديد من الإمدادات والأسلحة من الكيان الصهيوني الذي كان يهدف من وراء ذلك خلق صعوبات أمام الحكومة المركزية لتعوقها عن المشاركة في القضايا العربية وأهمها القضية الفلسطينية والتأثير على موقف السودانيين منها[1].

إن الأنظمة السودانية لم تستطع استيعاب حقيقة التعدد الثقافي، بيد أن ملامح هوية السودان في النصف الأول من القرن العشرين كانت هوية عربية إسلامية بحتة ذات صلات وثيقة بكل الشعوب العربية ولا سيما مصر، وافتراض أن كل الهويات الثقافية السودانية الأخرى سيتم هضمها وإذابتها في هذه الهوية، ولكن ذلك لم يتم بل على العكس تنامت الهويات الأخرى مع مطلع الستينيّات وانبثق مفهوم جديد في الثقافة السودانية أطلق عليه اسم (السودانوية) وهذا المفهوم تم التعبير عنه بمضامين الوعي بالبعد العرقي ومستندة على أفريقية السودان وليس عروبته[2].

إن النظام السياسي السوداني بعد الاستقلال وحتى فترة موضوع الدراسة كان يعاني خللا أساسيا فيمل يتعلق بالاعتراف بالتعدد الثقافي واستيعابه، و لم يتنبه له أحد إلا بعد المواجهات المسلحة بين الشمال والجنوب، وهذه النقطة تقودنا للحديث عن نقطة أخرى لم يتم على ما يبدو التعامل معها بالشكل المطلوب ألا وهي قضية الرق وإن انتهت، لكنها خلفت وراءها الكثير من الندبات والجروح العميقة والآثار النفسية التي لم يستطع أهل الجنوب نسيانها وظلت وقودا للمشاعر والمواقف السلبية والتي كان الاستعمار يذكي نارها لتفتيت السودان[3].

ومجمل القول إن الفترة الممتدة بين عامي 1966م وحتى منتصف 1970م كانت هناك

(1) عبد الغني سعودي وآخرون. ص182

(2) الصادق المهدي. **السودان و حقوق الإنسان**. دار الأمين. القاهرة. 1999م. ص19

(3) نفس المصدر .ص 21

خمس حكومات قائمة وهي الحكومات المؤقتة السودانية وحكومة النيل والحكومة الثورية الأندية وأزانيا السودان وحركة تحرير جنوب السودان، كل واحدة من هذه الحكومات ادعت أنها الممثل الشرعي للجنوب. الأمر الذي يجعل من التفاوض أمرا ليس سهلا، حيث أن الانشقاقات السياسية والتفكك أثّر تأثير بالغًا على المشكلة الجنوبية كما جعل الوضع يتفاقم في الجنوب؛ ويتضح من خلال ذلك صعوبة إجراء أي مفاوضات سلمية مع الحكومة المركزية، فالسياسيون الجنوبيون بهذا الوضع لا يملكون صلاحية التفاوض من أجل الوصول إلى حل سلمي ما داموا لا يتمتعون بنفوذ فعّال، إلى أن استطاعت حركة تحرير جنوب السودان السيطرة على جميع الأحزاب السياسية في الجنوب، على أثرها تم التوصل إلى اتفاقية الحكم الذاتي عام 1972م أبان ثورة مايو حيث بدأ نوع من الاستقرار السياسي للجنوب.[1]

ثانيًا: الآثار الاقتصادية للمشكلة

إن مشكلة جنوب السودان وما نتج عنها من حرب أهلية، أدت إلى سفك الدماء وزهق الأرواح وتدمير القرى وإبادة الثروات الحيوانية، كما عرقلت تلك الحروب جهود التنمية الاقتصادية وجعلت الجنوب من أكثر مناطق العالم تخلفًا نتيجة للعزلة السياسية التي يعيشها ذلك الجزء، فنجدهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة الزراعة المستقرة، حيث كانت المواصلات تتوقف فعليا طوال موسم الأمطار فتعتمد فقط على الطريق النهري الذي تعوقه طول المسافة والسدود النباتية، فالبضائع تحتاج حوالي ستة شهور حتى تصل إلى الجنوب فضلا عن توفير النقل الجوي.[2] كما أن وسائل النقل البرية والنهرية والجوية تعطلت في مناطق الحرب إما للمخاطر التي تتعرض لها أو للتدهور الشديد في البنية الأساسية لتلك الوسائل.

وامتدت خسائر الحرب على كافة المجالات الاقتصادية، ففي المجال الزراعي تعطلت

(1) مدحت أيوب. (التجربة الديمقراطية في السودان) مجلة آخر ساعة. ع37. السنة الرابعة. المجلس القومي للثقافة العربية. الرباط. أكتوبر. 1987م.. ص71

(2) زكي البحيري. التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان. ت. هنري رياض. ط3. دار المطبوعات العربية. الخرطوم. 1987م. ص186

العديد من المشاريع الزراعية التنموية، مثل توقف العمل في مشروع إنتاج الأرز بمنطقة أويل ومشروع إنتاج الشاي بالمنطقة الاستوائية، أيضا توقف العمل في مشروع الألبان في بحر الغزال بعد تردي الأحوال الأمنية وهجرة الخبراء الأجانب، أيضا تعطل العمل في مشاريع الإعاشة الزراعية بالأقاليم الجنوبية بعد اكتمال معظم البنى الأساسية من منشآت وآلات، كما توقفت مشاريع الزراعة الآلية بالأقاليم الجنوبية والتي أنشئت أصلا لزيادة إنتاج الذرة والسمسم، هذا فضلا عن امتداد تأثيرات الحرب المباشرة إلى الأقاليم الأخرى مثل منطقة جنوب كردفان حيث توقف تنفيذ بعض المشروعات التنموية الزراعية كمشروع التنمية الريفية بجبال النوبة.

لقد أنهكت الأرض الزراعية من تكرار الدورة الزراعية وقلة المساحة المزروعة بسبب الحرب على الرغم من المحاولات الحكومية بتوسيع الرقعة المزروعة بالزراعة الآلية في الأماكن التي يتم ترحيل السكان عنها بالقوة، وبالتالي انخفضت إنتاجية الأرض وتأثرت الحاصلات النقدية التي كانت المصدر الأساسي للعملة. وفي ظل نفاذ المخزون الغذائي انتشرت المجاعة في أقاليم السودان المختلفة . ولقد أدت قلة المساحات المتاحة للرعي إلى صعوبة تنقل الرعاة بحيواناتهم كما أدت الحروب القبيلة في مناطق التماس إلى فقدان عشرات الآلاف من رؤوس الماشية وفقدان الموارد لقلة المصادر منها . كما أدى استخدام جميع أنواع الأسلحة المتاحة في الحرب إلى فقدان الغابات ومناشير الأخشاب ومزارع البن والتبغ وغيرها في الجنوب مما أدى لتشريد العاملين فيه وجعلت البيئة المحيطة غير صالحة للزراعة والمعيشة[1].

أما في المجال الصناعي فقد توقفت العديد من المشروعات الصناعية مثل مصنع تعليب الفاكهة والخضراوات بواو، مشروع سكر ملوط بإقليم أعالي النيل، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البلاد فقدت (110) آلاف طن من السكر كان يمكن إنتاجها منذ عام 1967م في مجال التعدين والتنقيب عن النفط، توقفت برامج المسح الجيولوجي والتعدين كما توقفت اكتشافات الذهب في منطقة كبويتا بسبب الظروف الأمنية، وفي مجال التنقيب عن النفط، توقفت أعمال جميع الشركات التي منحت تراخيص التنقيب بسبب تدهور الأحوال الأمنية في مناطق التنقيب،

(1) عزيزة محمد علي بدر. الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحروب الأهلية. بحث غير منشور. جامعة القاهرة. 1999م ص35

الأمر الذي عطل إمكانية الاستفادة من استخراج النفط المكتشف، وبلغت جملة الخسائر التي فقدتها البلاد في مجال النفط قرابة الثلاثة بلايين جنيه. أيضا توقف العمل والحفر في مشروع قناة جونقلي ذلك المشروع الحيوي الهام، هذا فضلا عن الخسائر في مجال الثروة البرية والحيوانية، وتقدر الماشية التي فقدت بسبب الحرب الأهلية الثانية بحوالي (660.000) رأس.

ولا شك في أن التخلف الذي أصاب الجنوب كان سببه تلك المشكلة، فقد تأثر بها السودان تأثيرا مباشرا و الجنوب بشكل خاص، فاستمرار الحروب الأهلية أدى إلى استنزاف موارد البلاد الاقتصادية، فالخزينة السودانية عانت كثيرا ولا زالت تعاني بسبب سياسات الحكومة السابقة التي استمرت سبعة عشر سنة، فاحتياطي الدولة انخفض من حوالي 61 مليون جنيه سوداني في عام 1964م إلى 14 مليون جنيه خلال عام 1969م، ووصلت الديون الخارجية إلى رقم قياسي بلغ 91 مليون جنيه سوداني أي ضعف ما كان عليه قبل خمس سنوات[1].

أما القروض الأجنبية فقد استعملت لتغطية العجز المالي في الميزانية بدلا من إنفاقها على مشاريع التنمية، فكانت مصروفات الرئيس الأزهري تفوق 40 مرة مصاريف الرئيس إبراهيم عبود.[2] فضلا عن أن البيروقراطيين السودانيين ازدادوا بدون ضرورة أي من حوالي 25 ألف إلى 58 ألف موظف خلال سنتين فيما عانت المؤسسات الحكومية عام 1968م عجزًا ماليًا بلغ 31 مليون جنيه سوداني على أثرها عانى المواطن العادي من التضخم، ولتغطية هذا العجز المالي لجأت الحكومة المركزية إلى جباية الضرائب وبدلا من أن تجبي ضرائبها من الأغنياء قامت بوضع الضغوط على الفقراء، فكانت حصيلة الضرائب الغير مباشرة خلال عامي 1968-1969م حوالي 56 مليون جنيه مقابل 8 ملايين جنيه ضرائب مباشرة من البضائع المستوردة؛ كما أن حجم العجز المالي الداخل نتيجة لاستلاف الحكومة من المصارف السودانية بلغ 39 مليون جنية خلال عام 1966م و46 مليون جنية عام 1969م، وأن العملات الأجنبية التي خرجت من السودان بلغت 52 مليون جنيه.[3]

---

(1) Dunstan .M. Wai (ed) the southern Sudan. London. frank Cass and company limited .1973. p165

(2) محمد محجوب حضرة. السودان خلال حكم عبود 1958-1964: ج1. المطبعة العسكرية. الخرطوم. 2004م. ص42

(3) Duntsan. p153

هذا العجز المالي الذي يعانيه السودان نتيجة الإنفاق العام على الأمن و الدفاع سبّب عجزًا سنويًا بلغ 14.96 ٪ خلال الفترة من 1964 – 1965م والفترة 1971 – 1972م حيث في تلك الفترة زاد معدل الإنفاق على الأمن والدفاع. وقد فاق معدل الإنفاق على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية و كان هذا نتيجة حتمية للحرب الدائرة في الجنوب، وأن الفترة ما بين عامي 1964 – 1969م بلغ ما أنفق على الحرب الأهلية في الجنوب حوالي 156 مليون جنيه سوداني، وهذا المبلغ يمثل أكثر من ثلث إيرادات الخزينة العامة، هذا الإنفاق أثر بالطبع على جوانب الخدمات الأخرى مما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد، هذه الأزمة أدت بدورها إلى تعقيد المشكلة الجنوبية فانعكس أثرها على الصراع السياسي داخل البلاد[1].

ويتحدث مبارك زروق وزير المالية في عهد رئاسة سر الختم الخليفة عن الأزمة الاقتصادية، في يناير 1965م، أن تاريخ الأزمة يعود إلى عام 1961–1962م وهو العام الأول لتنفيذ الخطة العشرية ـ إذ أدى الإسراع في تنفيذ مشروعات الخطة حينذاك إلى زيادة الاعتمادات المقررة حتى بلغت نحو 40 مليون جنيه وارتفعت في العامين التاليين إلى 52 مليون. وانعكس هذا الإفراط في الصرف على فوائض الميزانية العامة وعلى حصيلة المساعدات الخارجية، ونتج عنه اختلال خطير في التوازن حتى بلغ العجز ما يعادل 17.8 مليون جنيه؛ كما يؤكد أن العجز التجاري خلال الشهور التسعة الأولى من عام 1964م بلغ 11 مليون جنيه إلى جانب 12 مليون أخرى في الحساب غير المنظور وأن قيمة العجز الإجمالي لا تقل عن 25 مليون جنيه[2].

إن تأثير الحرب علي رأس المال الإنساني أكثر حدة في جنوب السودان من باقي القطر وتكبد الحرب الاقتصاد السوداني المرهق ملايين الدولارات يوميا في ظل بيئة طاردة للاستثمار الوطني والأجنبي وظروف أمنية غير مواتية للتنمية، الأمر الذي أوجد اختلالات جوهرية شلت الحياة الاقتصادية وكان من مظاهرها:

- انخفاض حجم الناتج القومي.

(1) سليمان مضيق. مثلث جنوب السودان مجلة المجتمع العربي. ع29. س3. (د . ن) 1994م. ص18
(2) يونان لبيب رزق، ص77

- تزايد نسب التضخم.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- سوء الخدمات العامة والمرافق.

فحجم الناتج القومي، رغم ثروات السودان الطبيعية الضخمة ـ لا يتجاوز 19 مليون دولار عام 1971م حيث كان يصنفها صندوق النقد الدولي في الستينيات «كحالة ميئوس منها» وتسبب ضعف الناتج القومي هذا في انخفاض متوسط دخل الفرد فلم يتجاوز 200 دولار سنويا[1].

وبالنسبة للبطالة فقد بلغت 38.7 ٪ وفقا لتقديرات 1969م. هذه النسبة الكبيرة تترجم عمليا إلى مشاكل اجتماعية، خاصة إذا علمنا أن 40 ٪ من سكان السودان هم دون الثامنة عشرة، مما يعني أن قطاعًا كبيرًا من الشباب في تلك الفترة سيظل يعاني من البطالة لسنوات[2].

حقيقة إن هذه المشكلة جعلت البلاد عاجزة عن تبني أي برنامج إصلاح اقتصادي يعمل على مساعدة الدولة، كما أثرت على الدعم السلعي للمواد والخدمات الضرورية حيث عجزت الدولة عن تقديم مبالغ مالية لدعم السلع الضرورية، مما أدي إلى ارتفاع سعر الخبز وتوقف الخدمات التي تستطيع الدولة الإنفاق عليها، إن استعمال العنف لحل المشكلة أثر تأثيرا بالغًا على كثير من المشاريع الإنشائية، فنجد الكثير منها قد توقف أو دمر مثل مصانع السكر والتعليب ومصانع الكتان والأخشاب ومصانع دبغ الجلود، كما تم تدمير العديد من هياكل البنية الأساسية للبلاد مثل الكباري والطرق والمواصلات، هذا في الوقت الذي زاد فيه الصرف على نبذ الأجور والمرتبات لكثير من الخدمات التي لم تؤد خدمات فعلية[3].

كانت الحكومة المركزية قد وضعت خطة استهدفت بموجبها زيادة الناتج القومي الإجمالي

(1) Paul Collier and Anke Hoeffler. On Economic Causes of civil war. Oxford. . 1998.p47

(2) Dani Rodrik.. Growth Strategies The World Bank: Washington.DC. Unpublished Paper.2003.p13

(3) مدحت أيوب. ص197

بنسبة 64 ٪ خلال فترتين من 1960 – 1961م والثانية بين عامي 1970 – 1971م ركزت فيها على القطاعات الحديثة كما نوعت هيكل الاعتماد في السوق السوداني، وعملت على توزيع الاستثمارات في جميع الأقاليم السودانية بشكل عادل، إلا أنها لم تفلح في ذلك، حيث لم تزد نسبة الاستثمار عن 59.6 ٪ فضلا على أن الناتج الزراعي أخذ يتضاءل على الرغم من أنه القطاع الرئيسي المعتمد عليه في اقتصاد البلاد، كذلك لم يحقق القطاع الصناعي زيادة تذكر فلم تتجاوز الزيادة 1 ٪ [1].

إن للمسألة الجنوبية انعكاساتها الواضحة في نقص الدخل القومي ونقص ما يمكن ادخاره، حيث إن هذا النقص أثر على انخفاض دخل الفرد وارتفاع حدة التضخم، فقد انخفضت العملة عدة مرات وارتفعت النفقة المعيشية، لذلك عملت حكومة نميري جاهدة لرفع معدل الدخل القومي وزيادة دخل الفرد من خلال زيادة الصادرات إلا أنها أخفقت في ذلك[2].

وشهد ميزان المدفوعات عجزا مستمرا نتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات، فقد بلغ العجز في مرحلة السبعينيّات نحو 52 مليون جنيه سوداني. وبهذا ظل التمويل بالعجز هو المصدر الرئيسي للتمويل؛ منذ عام 1960م في مقابل استثمارات مستهدفة تقدر بحوالي 2900 مليون جنيه حيث لم يتحقق منها إلا 10 ٪ فقط، على إثر ذلك العجز اتجهت كثير من المشاريع الصناعية والزراعية إلى الفشل مثل شركة كردفان التي كانت تعمل على استغلال المطاط في بحر الغزال، كما فشلت جميع الشركات الأخرى التي تعمل في مجال تنمية المطاط في المناطق الجنوبية، فضلا عن أن المتمردين في الجنوب قد أتلفوا زراعة القطن، ومزارع الشاي والبن كما أهملت صناعة الخشب ومعداته.[3]

ثالثًا. الآثار الاجتماعية

لقد قتل أكثر من مليوني شخص، وشرد ملايين غيرهم، في هذا النزاع الذي اندلع في

(1) نفس المصدر. ص198

(2) يونان لبيب رزق الثورة والصراع الحزبي. ص78

(3) فؤاد مطر. (حديث الوداع مع نميري). مجلة العرب الدولية، ع915. مطبعة المدينة المنورة. الرياض. أغسطس 1997م. ص26

جنوب السودان بشكله المسلح المفتوح منذ عام 1955م، وأعدادا أخرى لا تحصى من الجرحى والمعوقين، أما من ضاقت بهم سبل العيش بين ربوع الوطن وقرروا النزوح إلى البلدان المجاورة ـ وهم يعيشون ظروفا غير إنسانية ـ فقد بلغ عددهم 420 ألف لاجئ[1](*).

وأدى استمرار الحرب الأهلية في الجنوب إلى هجرة العديد من الجنوبيين وتدفقهم على البلدان المجاورة، فقد بلغ عدد اللاجئين إلى أثيوبيا حوالي 12.500 سوداني جنوبي وفي أوغندا 74.000 فضلا عن اللاجئين إلى الكونغو وتشاد وكينيا حيث أدت كل تلك الظروف إلى تعطيل الحياة في الجنوب، كما أدت إلى انتشار العديد من الأمراض والأوبئة والمجاعات وتعطلت الخدمات الصحية والتعليمية والإنتاجية[2]. وتظهر آثار الحرب في الخدمات الصحية واضحة من خلال تعطل المستشفيات العاملة في الإقليم الجنوبي فقد أصبحت ثلاثة مستشفيات من أصل ستة عشر مستشفى، هذا فضلا عن تعطيل الحرب إلى العديد من طرق السكك الحديد والنقل النهري التي تقود إليها.

هذا العدد الكبير من القتلى والجرحى والمهجرين خلق ثارات وعداوات كثيرة وتسبب في مشكلات اقتصادية، واجتماعية سلبية لم يعهدها المجتمع السوداني بهذه الكثرة من قبل، منها تزايد الأنشطة الخارجة عن القانون مثل اختطاف الماشية وتهريب العاج والذهب واختزان السلع للربح ومنها انتشار تجارة الأسلحة بين المليشيات القبلية[3].

كانت الشرارة المسلحة قد قُدحت بسبب العديد من التراكمات والسلبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون حلول ذكية، منذ استقلال السودان في منتصف خمسينيات القرن الماضي، إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه من طرق مسدودة، أخذ فترات سلم مؤقت، ثم انفجرت في حرب أهلية، أصبحت محط نزاع ليس بين الفرقاء الداخليين فقط، بل وبابًا مفتوحا للتدخلات الخارجية[4].

---

(1) نفس المصدر. ص20

(*) من المفارقات أن السودان رغم فقره وهجرة العدد السابق ذكره يأوي على أراضيه 360 ألف لاجئ من الدول المجاورة له يعيشون في هوامش المدن. انظر CAI. The World Factbook, Sudan. www.odci.gov/cia

(2) تقرير. الحرب في جنوب السودان حصاد الهشيم. www.sudanjournal.com 2004 ص1

(3) dunstan. F161

(4) أحمد إبراهيم محمود. الحروب الأهلية في أفريقيا. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ القاهرة .2001م. ص223

ربما السبب الرئيسي في هذا النوع من الصراعات هو ما أشار إليه هنري كيسنجر في كتابه المشهور، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، والذي قال فيه ما أصبح معروفا اليوم، بأن (فشل الحكومات الوطنية في إدارة الدولة المستقلة، ساهم في اندلاع الصراعات العرقية، والفئوية في عدد من دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) وبالتالي فإنه كلما اعترفت النخب الحاكمة بهذا الفشل، وبحثت عن أسبابه لاقتلاعها، كان ذلك أسرع في إيجاد توافق وطني وسلمي، يجنب المجتمعات مغبة هذا الصراع العبثي والاستنزاف الذي عطل التنمية كما حدث في السودان[1].

ولقد تعرضت الحكومات السودانية لنقد حاد من المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان ربما آخرها تقارير المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي تشير إلى انتهاكات في حقوق الإنسان في كل من الشمال والجنوب السوداني، وهي انتهاكات آن لها أن تتوقف، بعد أن وصلت النخبة السودانية إلى حلول بالقوة في الخلافات ذات الطبيعة السياسية[2].

وعلى الرغم من عودة العديد من أبناء الجنوب إلى السودان حيث توقعوا أن يجدوا حالا أفضل مما كانت عليه الجنوب من قبل، إلا أنه فوجئ العديد منهم بعد توفر فرص العمل، بسبب التضخم السكاني في المدن الجنوبية[3].

ترك الاستعمار البريطاني آثارًا اجتماعية سيئة لدى أبناء الجنوب حيث عمل على تغيير ثقافتهم، وجعلهم مرتبطين بشرق أفريقيا أكثر من ارتباطهم بالشمال السوداني فأصبحت ثقافتهم تختلف عن ثقافة أهل الشمال وعادات وتقاليد اجتماعية مختلفة أيضا، وإن ظاهرة تشريد الناس على نطاق هائل قد تؤدي على المدى البعيد إلى تدمير الكيان التاريخي والاجتماعي للبلاد[4].

إن المشكلة الجنوبية تركت آثارا سلبية في جميع المجالات، وزادت من حدة الأزمة الاقتصادية

(1) محمد الرميحي. السودان نهاية حرب أم نموذج حلول قادمة www.sudanjournal.com. ص2

(2) أحمد وهبان.. الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. دار الجامعة الجديدة للنشر. ط3. القاهرة. 2000ف. ص171

(3) عزيزة محمد علي. ص39

(4) محمد عمر بشير. مشكلة جنوب السودان ج2. ص371

على وجه الخصوص والتي أدت بدورها إلى المزيد من التعقيد للمشكلة، وصارت مصدر ابتزاز مستمر وإنهاكًا لجميع حكومات السودان الذي نتج عنه عدم استقرار للبلاد. وإنّ تفاقم هذه المشكلة وازديادها ستؤدي بالبلاد في النهاية إلى تمزيق أوصاله وبعثرته إلى كيانات صغيرة[1].

أن الأسباب المباشرة لهروب السكان والهجرة عادة ما يرجع إلى الخشية من الموت في الصراع العسكري أو الاغتيال أو السجن أو التجويع والانتهاك المنظم لحقوق الإنسان أو الاضطهاد الفكري أو الثقافي أو الإثني أو الديني أو الفصل من الخدمة وظروف المعيشة . وقد شهد السودان معظم هذه الحالات المذكورة في السنوات الماضية مما دفع الملايين إما للهجرة إلى الدول المجاورة وغير المجاورة أو النزوح داخليا إلى العاصمة ومدن الأقاليم. لقد هاجر مئات الآلاف من الكوادر العمالية والفنية والمتخصصين وضباط وجنود القوات النظاميين إلى الخارج يضاف إليهم الهاربون من التجنيد في الحرب وهذا ما شكل عائقًا في طريق مشاريع التنمية في الجنوب . كما أن نزوح تلك الأسر بأطفالها لتلك الدول وخاصة الأطفال الذين كانوا يمثلون أكثر من 50 ٪ من نسبة اللاجئتين وبمرور الوقت والارتباط بالمجتمع الجديد والتعليم سيفقد معظم هؤلاء صلتهم بالوطن الأم[2].

كما أن تزايد النزوح القسري سواء في الداخل أو الخارج أو إلى الدول المجاورة للسودان يشكل مشكلة كبيرة للنازحين والدول المستضيفة في ظل نقص الغذاء والسكن والرعاية ومياه الشرب الصالحة وغيره من الخدمات لهذه الفئات في مواقعها الجديدة فضلًا للمشكلات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

ونتيجة للنزوح القسري تكونت أحزمة من المدن العشوائية للنازحين قامت حول معظم المدن السودانية في ظروف حياتية بائسة كان لها أثر بالغ في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، كما أن ظروف النازحين إلى الدول المجاورة أصبحت معقدة وتزايدت الحالات التي يتعرضون فيها للترحيل وساءت أحوالهم المعيشية.[3]

(1) Luka Drane Logoye.p3

(2) أحمد ابراهيم محمود. ص226

(3) عزيزة محمد علي. ص43

ونتيجة القهر والجوع وسوء الأحوال الاقتصادية انتشرت أمراض اجتماعية كثيرة منها الانحراف الأخلاقي والفساد المالي والإداري الذي أدى إلى فقدان مليارات الجنيهات السودانية وبالتالي ساهمت في زيادة الانهيار الاقتصادي. كما أدت عملية النزوح إلى ظهور العديد من الأمراض والأوبئة خاصة الأمراض النفسية والعصبية التي سجلت ارتفاعا ملحوظًا، مثل إدمان الخمور، والاكتئاب، وفصام الشخصية بالإضافة إلى تفشي البطالة واحتراف المهن الهامشية فضلا عن التفكك الأسري داخل الأسر النازحة والإخلال بالأعراف الاجتماعية.

كما أن العديد من الحركات ومنها الانيانيا قامت بتجنيد الأطفال وبإنشاء معسكر كامل من الأطفال دون السادسة عشر يضم الآلاف منهم في الحدود مع أوغندا، وتحمل الحروب والنزاعات هولًا كبيرًا بالنسبة إلى المرأة. ولا تقتصر مخاوف المرأة على الدمار والاضطرابات والإصابات والموت، بل تمتدّ لتشمل خوفها من عمليات الاغتصاب والتعذيب، والأذى الجسدي والجنسي، والعبودية الجنسية أو الاقتصادية، والعلاقات أو الزيجات الجبريّة. وإذا كانت المرأة تعاني من ويلات الحرب وآثارها فقدان فلذات أكبادهن في مناطق السودان عامة فإن المرأة و الطفل في مناطق العمليات تتعرض لأضعاف تلك الويلات من مظاهر انتهاك حقوق النساء ووفاة الرضع والحوامل سواء في مكانها أو عندما تتعرض للنزوح أو الهجرة، ناهيك عن ما خلفه العنف من آثار صحية و نفسية سيئة عليها[1].

وتعتبر الصدمات التي يتعرض لها الطفل بفعل الحرب أقسى مما قد يتعرض له من جراء الكوارث الطبيعية وأكثر رسوخًا بالذاكرة ويزداد الأمر صعوبة إذا تكررت هذه الصدمات لتتراكم في فترات متقاربة، ومن معوقات الكشف عن هذه الحالات لدى الأطفال هو أنه يصعب عليهم التعبير عن الشعور أو الحالة النفسية التي يمرون بها بينما يختزنها العقل وتؤدي إلى مشاكل نفسية عميقة خاصة إذا استمرت هذه الحروب.[2]

وفي مجال التعليم والصحة فإن ارتفاع نسبة الأمية يعيق مشاريع التنمية، فوفقا لتقديرات عام 1970م فإن 71.1 ٪ من مجموع الشعب السوداني لا يعرفون القراءة والكتابة. وقد تكون

(1) راجع الموقع على شبكة المعلومات العالمية، www.womenforwomen.org

(2) Dani Rodrik.P18

مشكلة الأمية في السودان مشابهة للأمية المنتشرة في معظم الدول العربية، ولكن ارتباط أمية 61 ٪ من السودانيين بمشكلة الجنوب هو ما جعلها أثرًا من آثار هذه الحرب، وفهم الأسباب الكامنة وراء هذا العدد من الأميين غير عسير.(1)

وحسب إحصاء عام1956م فإن أكثر من 80 ٪ من سكان الجنوب لا يعرفون القراءة والكتابة. وان 22 ٪ فقط من مجموع الأطفال في المدارس الابتدائية. و 8 آلاف أستاذ فقط يعلمون في ألف مدرسة في منطقة جنوب السودان التي أتت الحرب الأهلية على نظامها التعليمي، وغالبية هؤلاء الأساتذة متطوعون غير مدربين على هذه المهنة(2).

ولم يتعدّ ما أُنفق على التعليم خلال الفترة 1965–1969 من الناتج القومي ما نسبته 1.4 ٪، في حين بلغت هذه النسبة على التوالي في بلد كساحل العاج 5 ٪ وكينيا 6 ٪ وسيشل 10 ٪. في الوقت نفسه بلغ حجم الإنفاق العسكري المعلن في السودان 3.6 ٪ من الناتج العام أي قرابة ثلاثة أضعاف ما أنفق على التعليم(3).

أما عن تأثير الحرب على الأوضاع الصحية فتعتبر معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة في السودان من أعلى المعدلات في أفريقيا والعالم العربي إذ بلغت 116 طفلا في الألف، في حين تنخفض هذه النسبة على سبيل المثال في دولة كالأردن ـ الذي لا يملك من الموارد الطبيعية ما يملكه السودان ـ إلى خمسة في الألف فقط وذلك له أسباب متعددة منها:

- أمراض سوء التغذية.
- ضعف الوعي الصحي.
- ندرة الخدمات الوقائية والعلاجية.
- تعرض أطفال الجنوب على وجه التحديد للأوبئة القاتلة مثل الحصبة وشلل الأطفال والسل والدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس وغيرها(4).

(1) أحمد وهبان. ص164
(2) عزيزة محمد علي. ص44
(3) نفس المصدر. ص165
(4) أحمد إبراهيم محمود. ص225

إن أمر تردي الأوضاع الصحية في السودان لا يقتصر فقط على الجنوب فالمياه الصالحة للشرب لا تتوفر إلا لـ25 ٪ فقط من السكان، ومعنى ذلك أن 75 ٪ من السودانيين يستهلكون مياها غير صالحة للشرب، الأمر الذي له تداعيات صحية خطيرة. والخدمات والمرافق العامة في السودان تعيش هي أيضا من جراء الحرب معاناة مستمرة تتفاقم حدتها كلما زادت معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة. فقد بلغ عدد أهل الحضر من مجموع السكان في السودان 18.9 ٪ عام 1972م. وهذا يدل على أن الريف يمثل باستمرار عامل طرد لسكانه، الأمر الذي يؤثر على تراجع عدد الأيدي الزراعية العاملة وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الزراعة.

و يبدو أن التخلف الذي يعانيه جنوب السودان يرجع إلى عدة أمور أخرى منها:

- انتهاكات حقوق الإنسان.
- عدم تمكين المرأة اقتصاديا مما أفقد قطاعا كاملا من المجتمع القدرة على الإسهام في التطوير.
- اختلال البناء المؤسسي.
- ندرة المعارف التقنية الحديثة والعجز عن إجادة استغلال القليل المتوفر منها.[1]

بعد كل هذه الأرقام والإحصائيات نقول إذا كان بركان الحرب الأهلية قد تفجر في جنوب السودان عام 1955م وأصابت حممه البشر والشجر والحجر واكتوى بناره أهل الماضي فإن اتفاق أديس أبابا (التصالح الوطني) 1972م كفيل بأن ينسيهم ذلك ولو لحين.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العربية

[1] الصادق المهدي. **السودان و حقوق الإنسان**. دار الأمين. القاهرة. 1999م.

(1) أحمد وهبان. ص183

[2] أحمد إبراهيم محمود. **الحروب الأهلية في أفريقيا**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. القاهرة. 2001م.

[3] أحمد وهبان. **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**. دار الجامعة الجديدة للنشر. ط3. القاهرة. 2000ف.

[4] مدثر عبد الرحيم. **الإمبريالية و القومية في السودان**. دار النهار للطباعة و النشر. بيروت. 1971م.

[5] محسن محمد، **مصر و السودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية و الأمريكية**، دار الشروق، القاهرة، 1994م.

[6] عبد الغني سعودي و آخرون. **مشكلة جنوب السودان**. مركز بحوث الشرق الأوسط. القاهرة. 1978م.

[7] محمد عمر البشير. **مشكلة جنوب السودان .خلفية النزاع**. ج2، ت، هنري رياض وآخرون. دار الجيل. بيروت. 1983م.

[8] زكي البحيري. **التطور الاقتصادي و الاجتماعي في السودان**. ت. هنري رياض. ط3. دار المطبوعات العربية. الخرطوم.1987م.

[9] محمد محجوب حضرة. **السودان خلال حكم عبود 1958-1964**. ج1. المطبعة العسكرية. الخرطوم. 2004م.

الكتب الأجنبية

[1] Dunstan .M. Wai (ed) **the southern Sudan**. London. frank Cass and company limited .1973.

[2] Paul Collier and Anke Hoeffler. **On Economic Causes of civil war**. Oxford.. 1998.

[3] Dani Rodrik.. **Growth Strategies** The World Bank: Washington.DC. Unpublished Paper.2003.

البحوث والدوريات

[1] عزيزة محمد علي بدر. **الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحروب الأهلية**. بحث غير منشور. جامعة القاهرة. 1999م.

[2] فؤاد مطر. **حديث الوداع مع نميري**. مجلة العرب الدولية، ع915. مطبعة المدينة المنورة. الرياض. أغسطس 1997م.

[3] سليمان مضيق. **مثلث جنوب السودان** مجلة المجتمع العربي. ع29. س3. (د . ن) 1994م.

[4] ناهد أبو حسنة. **(تفكيك السودان وامركة زائير وانهيار ألبانيا)**. مجلة الشاهد. ع2. س12. شركة الشاهد للنشر. قبرص. مايو 1997م.

[5] جورج سمعان. **(وحدة السودان)**. مجلة الوسط. ع270. شركة الوسط المحدودة. لندن. مارس 1997م.

[6] دانيال كودي. **(جبهة جديدة في السودان)** . مجلة الشاهد السياسي. ع53. القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية. لندن. مارس 1997م.

[7] فؤاد مطر. **(حديث الوداع مع نميري)**. مجلة العرب الدولية، ع915. مطبعة المدينة المنورة. الرياض. أغسطس 1997م.

[8] تموتي سي بنلوك. **(تجربة الحل السلمي لقضية جنوب السودان)**. مجلة السياسة الدولية. ع41. مركز الدراسات الاستراتيجية. القاهرة. 1975م.

[9] مختار أعجوبة. **مشكلة جنوب السودان و أثارها على مستقبل العلاقات العربية الأمريكية**. مجلة المستقبل العربي. ع 86. السنة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1986م.

[10] يونان لبيب رزق. **الثورة و الصراع الحزبي في السودان 64-1969**. مجلة السياسة الدولية. ع 18. المجلد 5. سنة 1969م.

[11] مدحت أيوب. (التجربة الديمقراطية في السودان) مجلة آخر ساعة. ع 37. السنة الرابعة. المجلس القومي للثقافة العربية. الرباط. أكتوبر.1987م.

شبكة المعلومات العالمية

[1] CAI.. **The World Fact book, Sudan**. www.odci.gov/cia

[2] CAI. **The World Factbook, Sudan**. www.odci.gov/cia

[3] www.womenforwomen.org

[4] تقرير. الحرب في جنوب السودان حصاد الهشيم. 2004 .. www.sudanjournal.com

[5] محمد الرميحي. السودان نهاية حرب أم نموذج حلول قادمة www.sudanjournal.com.